دراسة تحليلية لبرامج تحسين أوضاع محدودى الدخل فى ج.م.ع

وائل عزب احمد[1]، فاتن محمد الهادى[2]

[1]قسم بحوث تنمية المجتمع الريفى معهد بحوث الاقتصاد الزراعى

[2]قسم بحوث الأحصاء معهد بحوث الاقتصاد الزراعى

تاريخ التسليم: ٢٠١٥/١٢/٣ تاريخ القبول: ٢٠١٦/٢/١٨

الملخص

حقق الاقتصاد المصرى خلال فترة التسعينات وما بعدها نموا مقبولا، الا أن ثمار هذا النمو اتجهت إلى فئة محدوده ولم يستفد منها القطاع الأكبر من المجتمع المصرى وهى الطبقة المتوسطة والفقيرة، الأمر الذى أدى الى قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ م، سعيا وراء تحقيق عدالة اجتماعية، ونظرا لتزايد معدلات الفقر فى مصر فقد تمثلت مشكلة البحث فى التعرف على الاجراءات والبرامج التى تتخذها الدولة من أجل خفض معدلات الفقر وتحقيق العدالة الأجتماعية و معرفة المعوقات التى تواجه تحقيق هذا الهدف.

واستهدف البحث التعرف على معدلات الفقر فى مصر والتعرف على الاجراءات وبعض السياسات التى تتخذها الدولة من خلال دراسة أهم برامج العدالة الإجتماعية ممثلة في الأجور وتعويضات العاملين بالإضافة إلي الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية ودراسة أهم العوامل المؤثرة على تكلفة الدعم وأقتراح بعض السياسات والبرامج المستقبلية للحد من الفقر.

وقد توصل البحث الى عدة نقاط هامه يمكن اجمالها فيما يلى:

- زياده انفاق الدولة العام والانفاق فى مجال التعليم بينما انخفض الانفاق على الصحه خلال فترة الدراسة.
- زياده مخصصات الدعم بانواعه خلال فترة الدراسة.
- اتضح من مؤشرات الامن التغذوى انخفاض متوسط نصيب الفرد من اللحوم الحمراء والالبان والاسماك.
- زيادة الاهتمام برفع كفاءة السياسات والبرامج اللازمه للحد من برامج الفقر.

كلمات دليلية: الفقر– محدودى الدخل – الدعم – الإنفاق العام.

المقدمة

يعرف الفقر بانه عدم القدرة علي الوصول إلي الحد الأدني من الإحتياجات الأساسية للوصول إلي مستوي معيشي لائق يضمن للأسرة الطعام الصحي والمسكن والملبس والمياه النظيفة ووسائل التعليم والصحة، كما يتضمن أيضاً أحتياجات غير مادية يصعب قياسها مثل حق المشاركة والحرية الأنسانية والعدالة الإجتماعية، وفي مصر يعتبر كل من لا يحقق دخله كل هذه الإحتياجات يعد فقيراً ولهذا فإن الفقر يتسع ليشمل الحاصلين علي أجور دائمة سواء عاملين بالدولة أو في القطاع الخاص طالما أن الأجور لا تحقق المستوي المعيشي اللائق، وفي تقارير للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (نشرات الدخل)[1] أشار إلي أرتفاع معدلات الفقر في مصر إلي ٢٦,٣% عام ٢٠١٣/٢٠١٢ مقابل ٢٥,٣% عام ٢٠١١/٢٠١٠ بينما كانت ١٧,٧% عام ١٩٩٩/٢٠٠٠، ولقد حقق الاقتصاد المصري خلال فترة التسعينات معدلات نمو مقبولة إلا أن ثمار هذا النمو أتجهت إلي فئة محدودة ولم يستفد منها القطاع الأكبر من المجتمع المصري وهم الطبقة المتوسطة والفقيرة الأمر الذي كان سببا رئيسيا فى قيام ثورة يناير ٢٠١١ سعياً وراء تحقيق عدالة أجتماعية تتضمن مستويات أفضل من الحياة للمجتمع وخلق

[1]الجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى، اعداد متفرقه.

فرص أكبر من التشغيل وتضمن خدمات صحية وتعليمية أحسن حالاً مما كان.

المشكلة البحثية

تمثلت مشكلة البحث فى أنه بالرغم من الجهود التى تبذلها الدولة فى الحد من الفقر إلا أن نسبة الفقراء تتزايد عاما بعد آخر لعدم القدرة على توفير مستوى معيشى أفضل من تعليم وصحة ومسكن وغذاء وحياة كريمة للأفراد وإرتفاع معدلات الفقر والبطالة، والتى تم ملاحظتها من خلال التقارير التى يصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وبالتالى فإن مشكلة البحث تنحصر في التعرف على الإجراءات والبرامج التى تتخذها الدولة من أجل خفض معدلات الفقر وتحقيق العدالة الأجتماعية ومعرفة المعوقات التى تواجه تحقيق هذا الهدف.

هدف البحث:

استهدف البحث التعرف على معدلات الفقر فى مصر والإجراءات وبعض السياسات التى تتخذها الدولة فى هذا الصدد من خلال دراسة أهم برامج العدالة الإجتماعية متمثلة في الأجور وتعويضات العاملين بالإضافة إلي الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بالإضافه إلى دراسة أهم العوامل المؤثرة على تكلفة الدعم وإقتراح بعض السياسات والبرامج المستقبلية للحد من الفقر.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

استخدم البحث طريقتى التحليل الوصفى والكمى حيث تم الاستعانة ببعض وسائل التحليل الكمى حيث تم استخدام بعض المعايير الإحصائية مثل النسب المئوية والمتوسط الحسابى والاتجاه الزمنى العام، واعتمد البحث على البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة والتى تم الحصول عليها من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة المالية ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

النتائج ومناقشتها

نسبة الفقراء بين أقاليم الجمهورية

يوضح الجدول(١) نسبة الفقراء بين أقاليم الجمهورية مقسمة الى حضر وريف الوجه البحرى وحضر وريف الوجه القبلى ومحافظات الحدود بالإضافه إلى إجمالى الجمهورية.

جدول ١: النسبة المئوية للفقراء فى أقاليم الجمهورية لعامى ٢٠١٢/٢٠١٣ -٢٠١٠/٢٠١١

البيان	٢٠١٠/ ٢٠١١	٢٠١٢/ ٢٠١٣
المحافظات الحضرية	٩,٦	١٥,٧
حضر الوجه البحرى	١٠,٣	١١,٧
ريف الوجه البحرى	١٧,٠	١٧,٤
حضر الوجه القبلى	٢٩,٥	٢٦,٧
ريف الوجه القبلى	٥١,٤	٤٩,٤
محافظات الحدود	٣٦,٩	٢٤,٢
اجمالى الجمهورية	٢٥,٢	٢٦,٣

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- مصر فى ارقام ٢٠١٤

حيث يتضح ان نسبة الفقراء ازدادت فى كل من المحافظات الحضرية وحضر وريف الوجه البحرى من نحو ٩,٦، ١٠,٣، ١٧% عام ٢٠١٠/٢٠١١ الى نحو ١٥,٧، ١١,٧، ١٧,٤% على الترتيب، اما فيما يتعلق بحضر وريف الوجه القبلى ومحافظات الحدود فقد انخفضت نسبة الفقراء من ٢٩,٥، ٥١,٤، ٣٦,٩% عام ٢٠١٠/٢٠١١ إلى نحو ٢٦,٧، ٤٩,٤، ٢٤,٢% عام ٢٠١٢/٢٠١٣ على الترتيب، مما يعكس الجهود المبذوله للنهوض بالريف وتنميته فى الوجه القبلى والإهتمام بتنمية محافظات الحدود، وبشكل عام فان نسبة الفقراء قد زادت من نحو ٢٥,٢% عام ٢٠١٠/٢٠١١ لتبلغ نحو ٢٦,٣% عام ٢٠١٢/٢٠١٣ على مستوى الجمهورية مما يستدعى ضرورة ايجاد برامج فعالة لمواجهة النمو المتزايد فى معدلات الفقر.

الإنفاق العام وبرامج العدالة الإجتماعية:

إنتهجت جمهورية مصر العربية سياسة السوق الحرة فى إدارة اقتصادها بعد عام ١٩٨٧، ويعنى ذلك أن الأسعار تترك لسلوك السوق(العرض والطلب)، مما

يؤثر على مستويات المعيشة لغالبية السكان والمتمثلة فى الفئات المتوسطه والفقيرة وأحد آليات الحد من هذه التأثيرات السلبية أن تقوم الدولة بالإنفاق العام وبرامج العدالة الاجتماعية والمتمثلة فى التعويضات والدعم التي تقدمة الدولة لرفع مستويات المعيشة لتلك الفئات.

ويعد الإنفاق العام أحد أدوات السياسة المالية فى التأثير على الطلب الفعلى ومستوى التشغيل والدخل والمستوى العام للأسعار وبالتالى تحقيق الإستقرار الكلى للإقتصاد، ويوضح الجدول(٢) التوزيع النسبى للإنفاق العام خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠١٢/٢٠١٣) كمؤشر للفترة الاخيرة وفيه يتضح أن الوزن النسبي للأجور وتعويضات العاملين وهي أحد المقاييس التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حدة الفقر في مصر قد تراجع من نحو ٢٣,٥% من الإنفاق العام للسنة المالية ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلي ٢١,٥% من الإنفاق العام للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ على الرغم من الزيادة الكبيرة في عدد العاملين بالدولة خلال الفترة المشار إليها[2]، ويشكل الخلل في الأجور وعدم كفايتها أحد أهم مظاهر عدم توفر العدالة الإجتماعية، كما اتضح ان الوزن النسبى للدعم والمنح والمزايا الاجتماعية فى الموازنه العامه للدولة زاد من نحو ١٢,٩% عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٣٣,٩% عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ثم انخفض حتى بلغ نحو ٢٩,٦% عام ٢٠١٢/٢٠١٣ وهو ما يعنى أن ثلث الإنفاق العام للدوله يتجه نحو تغطية بنود الدعم المختلفه الأمر الذى يحد من قدرة الموازنه العامه على تحقيق الأهداف الحقيقية للإنفاق العام فى تحقيق النمو وإتاحة فرص العمل والاستثمار فى الصحه والتعليم وفى المشروعات الانتاجية والخدمية.

ويبدو ذلك واضحاً فى تراجع الوزن النسبى للإستثمارات من نحو ١٤,٩% من جملة الإنفاق العام عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٥,٩% من جملة الإنفاق العام عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣ رغم إرتفاع إجمالى الإنفاق العام من ١٢٦,٨ مليار جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى ٦٣٥,٤ مليار جنيه عام ٢٠١٢/٢٠١٣، و إلى تراجع بند شراء السلع والخدمات من ٨,٤% عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٤% عام ٢٠١٢/٢٠١٣ وإلى تراجع بنود المصروفات الأخرى وحيازة الأصول المالية من ٢,٧% عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ١% عام ٢٠١٢/٢٠١٣، وزاد عجز الموازنة وفقا للحساب الختامى للدولة من نحو ٥٠,٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ إلى ١٥١,٣ مليار جنيه عام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ ثم إلى ٢٠٣,٢ مليار جنيه عام ٢٠١١ / ٢٠١٢ و وصل إلى ٣١٠,٨ مليار جنيه عام ٢٠١٢/٢٠١٣ – مدعاة لمزيد من الإقتراض الأمر الذى زاد من عبء سداد الفوائد و القروض من نحو ٢٤,٤% من الإنفاق العام عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى حوالى ٣٢,٨% من جملة الإنفاق العام عام ٢٠١٢/٢٠١٣ وأصبح الدعم وسداد القروض وفوائدها يمثلون نحو ٦٢,٤% من الإنفاق العام عام ٢٠١٢/٢٠١٣ وإذا أضيف لهما نصيب الأجور وتعويضات العاملين يصبح نحو ٨٤%[3] من الإنفاق العام موجهاً لتغطية الأجور والدعم وسداد أعباء الديون و لهذا فإن إعادة هيكلة الإنفاق العام للدولة بما يخدم قضايا التنمية والنمو ومحاربة الفقر من خلال منظومة الأجور والحد من تضخم مخصصات الدعم وإيقائه في صورة الدعم الغذائي وضمان وصوله إلي الفقراء أصبح أمراً يرتبط بقدرة الدولة على الوفاء بوظائفها وبقدرة الاقتصاد على النمو.

تطور الانفاق العام للدولة على الصحة والتعليم:

يوضح الجدول(٣) تطور الإنفاق العام للدولة والإنفاق على الصحة والتعليم حيث اتضح أن الانفاق

[2] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مصر فى ارقام ٢٠١٤

[3] وزارة الماليه – الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة – اعداد متفرقه

جدول ٢: التوزيع النسبى للإنفاق العام على بنود الانفاق المختلفة خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٢ - ٢٠١٢/٢٠١٣)

الاستخدامات العامة	٢٠٠١/٢٠٠٢	٢٠٠٢/٢٠٠٣	٢٠٠٣/٢٠٠٤	٢٠٠٤/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٧	٢٠٠٧/٢٠٠٨	٢٠٠٨/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠١٠	٢٠١٠/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١٣
الأجور و تعويضات العاملين	٢٢,٧	٢٢,٧	٢٢,٦	٢٣,١	٢١,٤	٢٠,٧	٢٢,٣	٢٠,٣	٢٠,٢	٢٠,٥	٢٤,٠	٢١,٥
شراء السلع والخدمات	٦,٥	٥,٧	٥,٧	٧,٠	٦,١	٦,٨	٦,٤	٦,٧	٦,٦	٥,٦	٥,٢	٤,٠
الفوائد	١٦,٢	١٧,٣	١٨,٦	١٨,٢	١٩,٨	١٩,٠	١٩,٥	١٤,١	١٧,١	١٨,١	٢٠,٤	٢٢,١
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعيه	١٣,٤	١٣,٨	١٥,٠	١٦,٥	٢٣,٦	٢٣,٣	٢٤,١	٣٣,٩	٢٤,٤	٢٦,٢	٢٩,٤	٢٩,٦
المصروفات الاخرى	١٢,٥	١٢,٢	١٢,٨	١٢,١	٨,٥	٨,٤	٨,٦	٧,٢	٦,٨	٦,٧	٦,٠	٥,٢
الإستثمارات	١٤,٧	١٣,٦	١٣,٩	١٣,٠	٨,١	١٠,٢	٩,٥	١١,٦	١١,٤	٨,٥	٧,٠	٥,٩
حيازة الأصول الماليه	٢,٣	٥,٠	٢,٣	١,٧	٢,٠	٤,٥	١,٦	١,٣	٧,٢	٧,٥	٠,٨	١,٠
سداد القروض	١١,٧	٩,٧	٩,١	٨,٤	٩,٦	٣,١	٤,٦	٤,٩	٦,٣	٦,٩	٧,٢	١٠,٧
مساهمة الخزانة في صندوق إعادة الهيكلة					٠,٩	٤,٠	٣,٤					
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة الماليه – الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة – اعداد متفرقه.

جدول ٣: الانفاق العام للدولة والانفاق على الصحة والتعليم كنسبة من الانفاق العام للدولة خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠١٢/٢٠١٣)

السنة المالية	الانفاق العام للدولة (بالمليار جنيه)	الانفاق على الصحة (بالمليار جنيه)	الانفاق على التعليم (بالمليار جنيه)	نسة الانفاق على الصحه كنسبة من انفاق الدولة(%)	نسة الانفاق على التعليم كنسبة من انفاق الدولة(%)
٢٠٠١/٢٠٠٢	١٢٦,٨٠	٤٦,٥٠	١٩,٨٥	٣٦,٧	١٥,٦٥
٢٠٠٢/٢٠٠٣	١٤٣,٠١	٥٧,٧٧	٢٢,٦٤	٤٠,٤	١٥,٨٣
٢٠٠٣/٢٠٠٤	١٥٩,٦٠	٥٩,٦٤	٢٣,٨٨	٣٧,٤	١٤,٩٦
٢٠٠٤/٢٠٠٥	١٦٠,١٠	٧٦,٣٦	٢٤,٦٢	٤٧,٧	١٥,٣٨
٢٠٠٥/٢٠٠٦	١٨٧,٨١	٨٢,١٠	٢٦,٩	٤٣,٧	١٤,٣٢
٢٠٠٦/٢٠٠٧	٢١٧,٢٧	٩٣,٤٥	٣٠	٤٣,٠	١٣,٨١
٢٠٠٧/٢٠٠٨	٢٤٤,٠٦	١١,٨٥	٣٣,٩٣	٤,٩	١٣,٩٠
٢٠٠٨/٢٠٠٩	٣٤٣,٩١	١٢,٩٢	٣٩,٧٨	٣,٨	١١,٥٧
٢٠٠٩/٢٠١٠	٤٠٣,١٦	١٦,٣٠	٤٦,١٩	٤,٠	١١,٤٦
٢٠١٠/٢٠١١	٤٩٠,٥٩	٢٠,٣٣	٥٢,٢٦	٤,١	١٠,٦٥
٢٠١١/٢٠١٢	٥١١,٤٠	٢٣,٧٨	٥٧,٥١	٤,٦	١١,٢٥
٢٠١٢/٢٠١٣	٦٣٥,٤٠	٢٨,٦٠	٥١,٣	٤,٥	٨,٠٧

المصدر: وزارة الماليه– الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة – اعداد متفرقه

العام للدولة قد بلغ نحو ١٢٦,٨ مليار جنية خلال السنه المالية (٢٠٠١/٢٠٠٢) وازداد ليبلغ نحو ٦٣٥,٤ مليار جنيه عام (٢٠١٢/٢٠١٣) بمعدل تغير بلغ نحو ٤٠١% خلال تلك الفترة.

اما فيما يتعلق بالانفاق على الصحه فقد بلغ نحو ٤٦,٥٠ مليار جنية خلال عام(٢٠٠١/٢٠٠٢) وانخفض ليبلغ نحو ٢٨,٢٠ مليار جنية عام(٢٠١٢/٢٠١٣) بمعدل تناقص بلغ نحو ٣٨% خلال تلك الفترة، وبالنسبة للانفاق على التعليم فقد بلغ نحو ١٩,٨٥ مليار جنية عام(٢٠٠١/٢٠٠٢) وازداد ليبلغ نحو ٥١,٣ مليار جنية خلال عام (٢٠١٢/٢٠١٣) وذلك بنسبة زيادة نحو ١٥٨% خلال تلك الفترة، كما اتضح ايضا من نفس الجدول ان نسبة الانفاق على الصحه كنسبة من انفاق الدولة قد بلغ نحو ٣٦,٧% عام (٢٠٠١/٢٠٠٢) وانخفض ليبلغ نحو ٤,٥% خلال عام (٢٠١٢/٢٠١٣)، اما فيما يتعلق بنسبة الانفاق على التعليم كنسبة من الانفاق العام للدولة فقد بلغ نحو ١٥,٦٥% خلال عام(٢٠٠١/٢٠٠٢) وانخفض ليبلغ نحو ٨,٠٧% عام (٢٠١٢/٢٠١٣).

ويتضح مما سبق ضعف المخصصات المالية الموجهه لقطاعى الصحة والتعليم كنسبة من الانفاق العام للدولة مما يستدعى اعادة النظر فى تلك المخصصات بزيادتها لكى تتناسب مع متطلبات المرحلة الراهنه.

كما يوضح الجدول(٤) نتائج تحليل الاتجاه الزمنى العام للانفاق العام للدولة والانفاق العام على الصحة والتعليم حيث اتضح أن الإنفاق العام للدولة أخذ اتجاها متزايدا بمعدل بلغ نحو ٠,٤٤ خلال فترة الدراسة وهذه الزيادة معنوية عند ٠,٠١،

جدول ٤: نتائج تحليل الاتجاه العام لكل من الانفاق العام للدولة والانفاق على كل من الصحة والتعليم

المتغير	المعادلة	معدل التغير	R	R2	F	المعنوية
الانفاق العام للدولة	Y = 0.20 + 0.44 x (9.89) (0.63)	0.14	0.95	0.90	97.9	**
الانفاق العام على الصحة	Y = 7.3 - 9.7 x (2.3-) (5.90)	21.9	0.59	0.34	5.36	*
الانفاق على التعليم	Y = 0.26 + 2.90x (11.3) (3.30-)	8.12	0.96	0.92	129.03	*

**معنوى عند ٠,٠١ * معنوى عند ٠,٠٥

اما بالنسبة للإنفاق على الصحة فقد إتخذ ايضا اتجاها متناقصا بلغ نحو ٩,٧ سنويا خلال تلك الفترة وبمعنوية عند ٠,٠٥ بما يوضح ضرورة إعطاء إهتمام أكبر للإنفاق على الصحة، بينما الإنفاق على التعليم قد اخذ اتجاها عاما متزايدا بمعدل ٢,٩٠ خلال الفترة ومعنوى عند ٠,٠٥.

أهم برامج السياسات السعرية للحد من الفقر:

أولا: الأجور وتعويضات العاملين والعلاوة الإجتماعية:

تشكل الاجور وتعويضات العاملين والعلاوة الاجتماعية احد اهم الاساليب المالية للدوله لتحسين اوضاع العاملين وتحقيق حد ادنى من العدالة الاجتماعية حيث تشكل الأجور مصدر الدخل لحوالي ٦٠% من قوة العمل في مصر وبذلك فهي تحدد مستوي المعيشة للفرد وأسرته ولا يوجد هيكل واحد منسق لجداول الأجور والمرتبات حيث أن الفروق بين القطاعات المختلفة وتدهور الأجور الحقيقية نتيجة قوي التضخم بعد تطبيق سياسات التحرر الإقتصادي دون أن يترافق مع هذه السياسة سياسة أجور مماثلة لتلك التي تعمل بها الإقتصاديات الحرة تقوم علي زيادة سنوية في الحد الأدني للأجور بنسبة تزيد علي معدل التضخم الحقيقي، الأمر الذي أدي إلي تدهور المستوي المعيشي للعاملين وقد أتخذت الدولة بعد قيام ثورة يناير ٢٠١١ مجموعة من الإجراءات استجابة للمطالب وفي محاولة لتحقيق قدر من العدالة الإجتماعية ومن اهم هذه الاجراءات ما يلى:

١- تثبيت العمالة المؤقتة:

يهدف هذا البرنامج إلى تثبيت العمالة المؤقتة فى وظائف دائمه مع نقل اعتمادهم المالى من أبواب الموازنة المختلفة إلى الباب الأول الخاص بالأجور والوظائف الدائمه، ويوضح الجدول(٥)، اعداد العمالة الموافق على تثبيتها وعمالة تم نقلها إلى الباب الأول تمهيدا لتثبيتها، وأوائل الخريجين ومصابى الثورة والمكلفين والمعاقين وتعيينات أخرى جديدة وذلك بنسبة ٥١,٨%، ١٤,٥%، ٣,٩%، ٠,٢%، ٦,٣%، ٣,٧%، ١٩,٦% على الترتيب من إجمالى عدد العاملين الموافق على تثبيتها على الباب الأول وغيرها.

٢- العلاوة الإجتماعية:

استمرارا لسياسة الدولة فى اقرار العلاوة الإجتماعية والتى بدأت منذ عام ٨٧/ ١٩٨٨على أساس نسبة من المرتب الأساسى وبمراعاة ضم تلك العلاوة على أساس المرتب كل خمس سنوات، لما يترتب على هذا الضم من زيادة فى الأجور المتغيرة للعاملين، وقد بلغت أعباء العلاوة التى تقررت فى ٢٠١٢/٧/١ وفقا للقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٢ نحو ٣,٣ مليار جنيه، كما يتضمن الأثر المالى لضم علاوة قدرها ٣٠% على المرتب الأساسى والتى أقرت فى مايو ٢٠٠٨ حيث كلفت خزانة الدولة نحو ٤ مليارات جنية، كذلك يتضمن الأثر الإيجابى لرفع حد الإعفاء لأصحاب المرتبات من ٤٠٠٠جنيها إلى ٧٠٠٠ جنيها سنويا مع توسيع الشرائح الأدنى فى هيكل ضريبة الدخل[4].

٣- الحد الأدنى والأقصى للأجور:

بدأت تلك المنظومة من ٢٠١١/٧/١ وفقا للمرسوم بقانون رقم ٥١ لسنة ٢٠١١ حيث تفضى المادة رقم ١١ منه على زيادة الحوافز المقررة للعاملين بحيث لا تقل جملة ما يتقاضاه كل منهم من مكافآت دورية أو سنوية أو حوافز أو مقابل عن جهود غير عادية أو بدلات أو غير ذلك عن ٢٠٠% من المرتب الأساسى. وقد بلغت أعباء هذه الزيادة خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ نحو ٨,٨ مليار جنيه، وجارى تفعيل منظومة الحد الأقصى للأجور.

٤- الإستجابه لبعض المطالب الفئوية:

بعد قيام ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ زادت المطالب الفئوية من خلال الإعتصامات والإضرابات عن العمل مما أدى إلى الإستجابة من جانب الحكومة لبعض هذه المطالب، وقد بلغت أعبائها

[4] وزارة المالية، الموازنه العامة للدولة، اعداد متفرقة.

نحو ١٣,٢ مليار جنيه وذلك بخلاف المزايا التأمينيه بمشروع موازنة الدولة ٢٠١٣/٢٠١٤.

٥- إصلاح منظومة الأجور:

يعانى هيكل الأجور للعاملين فى الدولة إختلالات جوهرية واضحة، أهمها التفاوت الكبير بين إجمالى الأجر الشامل الذى يتقاضاه شاغلى نفس الدرجة الوظيفية فى الجهات المختلفة بل وأحيانا داخل نفس الجهه الواحدة، وقد تم رصد ٩ مليار جنيه فى موازنة ٢٠١٢/٢٠١١ وذلك فى إطار منظومة أشمل تهدف للإصلاح الشامل لهيكل الأجور وتبسيطه خلال خمس سنوات.

وتستهدف المرحلة الأولى من الإصلاح والتى بدأ تنفيذها فى أول يوليو ٢٠١١ رفع أقل نسبة للأجر المتغير بالحكومة إلى ٢٠٠% بدلا من ٧٥% قبل ذلك، وهو ما يعنى انه لن يقل ما يتقاضاه أى موظف أو عامل فى الحكومة عن ٦٨٤ جنيها شهريا كإجمالى الأجر الشامل، وبالتالى فإن المرحلة الأولى من الإصلاح تقلل الفجوة بين أجر العاملين بالجهاز الحكومى، وجدير بالذكر أن هناك نحو ١,٩ مليون موظف يعملون لدى ١٢٩ جهة يستفيدون من هذه المرحلة من الإصلاح، وبالتالى يتبين من إرتفاع بند الأجور وتعويضات العاملين بموازنة الدولة ٢٠١١/ ٢٠١٢ بنحو ٢٢,٦% لتحقق ١١٧,٥ مليار جنيه وبنسبة ٧,٥% من الناتج المحلى، ٢٤% من جملة الإنفاق العام.

كما تبين من ميزانية ٢٠١٣/٢٠١٢ أن إعتمادات الأجور وتعويضات العاملين فى الدولة تمثل نحو ٢٤% من إجمالى المصروفات التشغيلية، وتمثل ١٩,٨% من إجمالى الإنفاق العام بنفس الموازنة والمقدر بنحو ٥٩٤,٠٣٩ مليار جنيه، كما تشمل من ضمن البرامج الإجتماعية الدعم والمخصصات الإجتماعية على ١٠,٧ مليار جنيه تمثل قيمة مساهمة الخزانة العامة فى صناديق المعاشات خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بنحو ٣,١ مليار جنيه خلال العام ٢٠١١/٢٠١٠ وتشمل هذا المبلغ تكلفة رفع قيمة المعاشات المنخفضة لمحدودى الدخل نحو ١,٢ مليار جنيه، كما تشمل مخصصات للعلاج على نفقة الدولة ٣,٥ مليار جنيه مقابل ٢,٥ مليار جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٠ وبزيادة قدرها ٤٠%.

كما صدر في مارس ٢٠١٥ القانون الجديد للخدمة المدنية وفيه حقق بعض المزايا منها الزيادة في المرتبات وفتح باب الترقيات ومنح المرأة العاملة مزايا أكبر من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة والصادر عام ١٩٧٨.[٥]

ثانياً: الدعم

نظرا لارتباط الدعم بقيمة العجز فى الموازنه العامه للدولة وتفاقم الدين العام وما يترتب على ذلك من اثار سلبية على الاقتصاد المصرى مما يعوق دفع عجلة التنمية، الا ان مبالغ الدعم ليست السبب الرئيسى لعجز الموازنه ولكن الدعم اداه اقتصادية لتصحيح الخلل فى نظام السوق والحد من الاتجاه الصعودى للاسعار وبهدف اعادة توزيع الدخل القومى توزيعا عادلا مما يحد من تفاقم مشكلتى الفقر وارتفاع الاسعار.

ويوضح الجدول(٦) تطور مخصصات الدعم بانواعه خلال الفترة(٢٠٠٢/٢٠٠١- ٢٠١٣/٢٠١٢)، حيث بلغ دعم السلع التموينية نحو ٤,٤ مليار جنية بموازنه عام(٢٠٠٢/٢٠٠١) وازدادت تلك المخصصات لتبلغ نحو ٢٦,٦ مليار جنية بنهاية الفترة بموازنه(٢٠١٣/٢٠١٢) بمعدل زيادة بلغ نحو ٥٠٤,٥% خلال تلك الفترة، اما بالنسبة لدعم رغيف الخبز فقد بلغ نحو ١,٩ مليار جنية فى بداية الفترة وازدادت لتبلغ نحو ١٦,٧ مليار جنية بنهاية الفترة بمعدل زيادة بلغ نحو ٧٧٨,٩% خلال فترة الدراسة، اما فيما يتعلق بدعم المواد البترولية فقد بلغ نحو ١٠,٣٢مليار جنية فى بداية الفترة وبلغت نحو ٧٠ مليار جنية نهاية الفترة بمعدل زيادة بلغ نحو ٥٧٨,٢% خلال

[٥] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- مصر فى ارقام ٢٠١٥

تلك الفترة، كما ان دعم الكهرباء قد بلغ نحو ٢,٤ مليار جنية وازداد ليبلغ نحو ٥ مليارجنية بنهاية الفترة بمعدل زياده بلغ نحو ١٠٨,٣%، اما فيما يتعلق بدعم تنشيط الصادرات فقد بلغ نحو ٠,٢ مليار جنية فى بداية الفترة واذداد ليبلغ نحو ٣,١ مليار جنية بنهاية الفترة بمعدل زياده بلغ ١٤٥%، يتضح من ذلك ان الدعم الموجه من الدولة فى تزايد مستمر فى تلك المجالات كما اتضح ايضا ان المواد البترولية والسلع التموينية تستحوز على اكبر قدر من الدعم المخصص للمجالات المختلفة.

ويوضح الجدول(٧) نتائج تحليل الاتجاه الزمنى العام لبنود الدعم المختلفة خلال الفترة الزمنية ٢٠٠١/٢٠٠٢ - ٢٠١٢/٢٠١٣، حيث اتضح ان الدعم الموجه لكل من السلع التموينية، المواد البترولية،

جدول ٥: تصنيف العمالة المثبتة وغيرها بالجهاز الإدارى للدولة عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣

البيان	العدد (عامل)	%
العمالة الموافق على تثبيتها على الباب الأول	٢٣٤٥٤٤	٥١,٨
العمالة التى تم نقلها على الباب الأول من أبواب الموازنة المختلفة تمهيدا لتثبيتها	٦٥٦٦٦	١٤,٥
أوائل الخريجين	١٧٤١٣	٣,٩
مصابى الثورة	٩٥٤	٠,٢
المكلفين	٢٨٦٧٥	٦,٣
المعاقين	١٦٨٧٩	٣,٧
تعيينات جديدة لمواجهة العجز بهيئات التدريس وحراس الأمن والوظائف الإدارية الأخرى	٨٨٩٧٤	١٩,٦
الجملة	٤٥٣١٠٤	١٠٠

المصدر: حسبت من: وزارة المالية، الموازنة العامة للدولة ٢٠١٢/ ٢٠١٣.

جدول ٦: إجمالى مخصصات الدعم بأنواعه خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠١٢/٢٠١٣)(مليار جنية)

السنة المالية	دعم السلع التموينية	دعم رغيف الخبز	دعم المواد البترولية	دعم الكهرباء	دعم تنشيط الصادرات
٢٠٠١/٢٠٠٢	٤,٤	١,٩	١٠,٣٢	٢,٤	٠,٢
٢٠٠٢/٢٠٠٣	٤,١١	١,٩٥	١٦,٦	٢,٥	٠,٢
٢٠٠٣/٢٠٠٤	٧,٨٥	٥,٨	٢١,٦٥	٢,٣٧	٠,٦
٢٠٠٤/٢٠٠٥	٩,١٣	٦,٥	٣١,٣٥	٢,٢٧	٠,٨
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٨,٣٨	٦,٢	٤١,٨	٣,٠٢	١,١
٢٠٠٦/٢٠٠٧	٨,٦٤	٦,٣	٤٠	٢,٥	١,٥
٢٠٠٧/٢٠٠٨	٩,٤٨	٧,٢	٣٦,٥	٢	٢
٢٠٠٨/٢٠٠٩	٢٣,٥	١٦,١	٥٨,٦	٣	٤,١
٢٠٠٩/٢٠١٠	١٣,٨	١٠,٠٤	٣٣,٧	١,٩	٤
٢٠١٠/٢٠١١	٣١	١٢,٤	٨٢,١	٠,٨	٣
٢٠١١/٢٠١٢	٢٠,١	١٠,٨	٩٥,٥	٥,٨	٢,٥
٢٠١٢/٢٠١٣	٢٦,٦	١٦,١٧	٧٠	٥	٣,١

المصدر: وزارة المالية، بيانات الموازنة العامة للفترة ٢٠٠١/٢٠٠٢ - ٢٠١٢/٢٠١٣

جدول ٧: نتائج تحليل الاتجاه العام لمخصصات الدعم بأنواعه خلال الفترة(٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠١٢/٢٠١٣)

المتغير	المعادلة	معدل التغير	R	R2	F	المعنوية
دعم السلع التموينية	Y=-0.16 + 2.16 x (0.056-) (5.33)	15.52	0.86	0.74	28.44	**
دعم رغيف الخبز	Y= 0.16+1.40x (0.071) (4.50)	15.08	0.81	0.67	20.31	*
دعم المواد البترولية	Y= 2.83+6.46xx (0.34) (5.86	14.40	0.88	0.77	34.4	**
دعم الكهرباء	Y= 1.87 + 0.13 x (0.34) (5.86)	4.76	0.39	0.15	1.8	--
دعم تنشيط الصادرات	Y = -0.23 + 0.33 x (-0.48) (5.12)	17.14	0.85	0.72	26.2	**

**معنوى عند ٠,٠١ *معنوى عند ٠,٠٥ -- غير معنوى

ودعم تنشيط الصادرات قد اخذ اتجاها عاما متزايدا بمعدل ٢,١٦، ٦,٤٦، ٠,٣٣ على الترتيب وهذه الزياده معنويه عند مستوى ٠,٠١، اما بالنسبه لدعم رغيف الخبز فقد اخذ اتجاها عاما متزايدا ايضا خلال فترة الدراسة بمعدل ١,٤ سنويا عند مستوى معنويه ٠,٠٥، فى حين لم تثبت معنوية زيادة الدعم لقطاع الكهرباء.

١- دعم السلع التموينية:

يوضح الجدول(٨) دعم(رغيف الخبز وسلع البطاقات التموينية) فى السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ بنحو ٢٦,٦٠٠ مليار جنيه مقابل ١٨,٨٨٤ مليار جنيه فى السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ وبزيادة قدرها ٧,٧١٦ مليار جنيه وبنسبة زيادة قدرت بنحو ٤٠,٩%، كما ان دعم الخبز عام ٢٠١٣/٢٠١٢ بلغ نحو ١٦,١٧٤ مليار جنيه وبزيادة قدرها ٥,٣٥٤ مليار جنيه وبمعدل بلغ نحو ٤٩,٥%عن تكلفة دعم الخبز عام ٢٠١٢/٢٠١١، والذى تكون من دعم القمح المستورد والقمح المحلى والذرة الشامية.

أما إجمالى دعم السلع الأساسية بما فيها دعم الخبز والزيت التموينى والسكر والشاى والأرز والذرة الشامية فقد بلغت عام ٢٠١٣/٢٠١٢ نحو ٢٦,٥٧٥ مليار جنيه، بزيادة قدرها ٦,٤٦٠ مليار جنيه عن موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ وبمعدل تغير بلغ نحو ١٤,٥%، كما بلغ صافى دعم السلع التموينية نحو ٣٠,٨٣٤ مليار جنيه عام ٢٠١٣/٢٠١٢ وبزيادة قدرت بنحو ٤٠,٩% من صافى دعم السلع التموينية عام ٢٠١٢/٢٠١١ والذى بلغ نحو ١٨,٨٨٤ مليار جنيه.

٢- برامج دعم المواد البترولية:

بلغت تقديرات دعم المواد البترولية عام ٢٠١٣/٢٠١٢ نحو ٧٠,٠٠٠ مليار جنيه مقابل ٩٥,٥٣٥ مليار جنيه عام ٢٠١٢/٢٠١١، ويمثل هذا الدعم قيمة ما تتحمله الدولة نتيجة لبيع هذه المواد بأسعار تقل عن تكلفة توافرها للسوق المحلى سواء عن طريق الإنتاج المحلى أو إستيراد بعضها من الخارج، وقد تم خفض هذا الدعم بموازنة العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ بمقدار ٢٥,٥٣٥ مليار جنيه فى إطار التوجه العام نحو ترشيد دعم الطاقة وقصره ما أمكن على مستحقيه الحقيقيين من خلال مجموعة من الآليات التى تهدف ضمان عدم تسريب هذه المواد فى غير قنواتها الشرعية، وانتهاج أسلوب مطور للتوزيع عن طريق الكوبونات والكروت الذكية.

جدول ٨: معدل التغير بين تكاليف دعم السلع التموينية فى موازنتى ٢٠١٢/٢٠١١، ٢٠١٣/٢٠١٢(مليار جنيه)

البيان	٢٠١٢/٢٠١١ موازنة		٢٠١٣/٢٠١٢ موازنة		التغير	
	مليار جنيه	مليون طن	مليار جنيه	مليون طن	مليار جنيه	المعدل %
أولا: السلع الأساسية:						
١- دعم الخبز						
- القمح المستورد	٦,٤٩٨	٤,٣٠٠	٨,٤٩٨	٦,٠٠٠	٢,٠٠٠	٣٠,٨
- القمح المحلى	٤,١٤٦	٣,٠٠	٧,٤٦٤	٣,٠٠٠	٣,٣٢٨	٨٠
- الذرة الشامية	٠,١٧٦	٠,١٠٠	٠,٢١٢	٠,١٠٠	٠,٠٣٦	٢٠,٥
جملة دعم الخبز	١٠,٨٢٠	-	١٦,١٧٤	-	٥,٣٥٤	٤٩,٥
٢- الزيت التموينى	٥,٠٧٧	٠,٩٠٠	٥,٥١٢	٠,٨٥٥	٠,٤٣٥	٨,٦
٣- السكر	٢,٩٩٨	١,٢٧٢	٣,٤٨٨	١,٢٥٠	٠,٤٩٠	١٦,٣
٤- الأرز	١,٢١٦	١,٠٠٠	١,٤٠٠	٦٠٦	٠,١٤٨	١٥,١
٥- الشاى	٤	٤	١	٤	(٠,٠٠٣)	(٧٥)
جملة دعم السلع الأساسية	٢٠,١١٥	-	٢٦,٥٧٥	-	٦,٤٦٠	١٤,٥
يخصم التغير فى المخزون	- ١,٠٨٣	-	-	-		
محصلة الإيرادات والمصروفات	- ٠,١٤٨	-	٢٥	-	١٧٣	١١٧
صافى دعم السلع التموينية	١٨,٨٨٤	-	٢٦,٦٠٠	-	٧,٧١٦	٤٠,٩

المصدر: حسبت من: وزارة المالية، الموازنة العامة للدولة لعامى ٢٠١٢/٢٠١١، ٢٠١٣/٢٠١٢.

٣- برنامج دعم الكهرباء:

يتضمن هذا البرنامج مبلغ ٥ مليار جنيه لتغطية فروق أسعار المواد البترولية المستخدمة لإنتاج الكهرباء عن سنوات سابقة ويقابلها مبلغ مماثل على جانب موارد الموازنة العامة للدولة ادرج ضمن الأقساط المستحقة على قطاع الكهرباء للخزانة العامة للدولةعن القروض المعاد إقراضها لقطاع الكهرباء وذلك فى موازنة ٢٠١٣/٢٠١٢ يقابل ذلك فى موازنة ٢٠١٢/٢٠١١ حوالى ٥,٨٠٠ مليار جنيه أى بمعدل نقص بلغ نحو ١٣,٨% من المبلغ المخصص لدعم الكهرباء فى موازنة ٢٠١٢/٢٠١١.

٤- برنامج دعم تنشيط الصادرات:

تضمن ذلك البرنامج مبلغ ٣,١٠٠ مليار جنيه لدعم الصادرات المصرية فى عام ٢٠١٣/٢٠١٢ مقابل مبلغ ٢,٥٠٠ مليار جنيه لعام٢٠١٢/٢٠١١ أى بزيادة قدرها ٦٠٠ مليون جنيه وبمعدل زيادة بلغ نحو٢٤% فى موازنة ٢٠١٣/٢٠١٢، وهو دعم للمنتجات التى يتم تصديرها وليس لدعم المصدرين تشجيعا على النفاذ للأسواق الخارجية، ويتم تمويل هذا الدعم من وزارة الصناعة، ووزارة الخارجية، وهيئة الرقابه على الصادرات والواردات.

برنامج دعم المزارعين:

يهدف هذا البرنامج لرفع المعاناه عن صغار المزارعين، حيث تقوم الدولة بدعم مستلزمات الإنتاج الزراعى من أسمدة وبذور ومبيدات، وتتحمل كذلك جانب من أعباء مواجهة بعض الآفات الزراعية، وتساهم فى خفض أسعار التقاوى وتقديم القروض الميسرة لبعض الأغراض الزراعية، وتتحمل الدولة فى سبيل ذلك بفروق فوائد القروض المخصصة للإنتاج الزراعى.

أهم العوامل المؤثرة على تكلفة الدعم:

تتمثل اهم العوامل المؤثرة على تكلفة الدعم فى تذبذب الأسعار للسلع الأولية عالميا، والأسعار المحلية للسلع الغذائية، وسوف يتم تناول تلك العوامل كما يلى:

١- تذبذب اسعار السلع الاولية عالميا :

تمثل تطورات أسعار السلع الأوليه فى الأسواق العالميه ضغوطا إضافيه على معدلات التضخم العالميه، بجانب تأثيرها الحاد على الأمن الغذائى فى الدول النامية المستوردة للغذاء ومنها مصر، وقد تذبذبت أسعار الغذاء العالمية بين الصعود المرتفع والهبوط الضعيف فى معظمها، وقد تأثرت أسعار الغذاء العالمية بعدة عوامل من بينها زيادة الطلب من الدول النامية، وموجات الجفاف فى بعض الدول المنتجة من ناحية ووجود زيادة فى المخزون العالمى فى بعض المحاصيل مثل الحبوب من ناحيه أخرى.

٢- الأسعار المحلية للسلع الغذائية:

وتعد الاسعار المحلية للسلع الغذائية من اهم العوامل المؤثرة على تكلفة الدعم حيث يوضح الجدول التالى(٩) زيادة الأرقام القياسية للأسعار فى عام ٢٠١٤ وذلك بالنسبة لأسعار المستهلكين حضر وريف وإجمالى الجمهورية فى نهاية مارس ٢٠١٤ مقارنة بشهر يناير ٢٠١١(والذى يساوى١٠٠)، ان مجموعة الطعام والشراب بالحضر زادت بنسبة ٧٢%، وفى الريف زادت بنسبة ٧٢,٣%، وفى إجمالى الجمهورية كمتوسط للحضر والريف زادت بنحو ٧٢,٢%، كما بلغ الرقم القياسى العام للأسعار زيادة بلغت نحو ٤٤,٨% فى الحضر، ٥٠,٥% فى الريف، ٤٧,٤% لإجمالى الجمهورية لكل السلع الإستهلاكية.

السياسة الغذائية وعلاقتها بالامن الغذائى:[٦]

تعرض القطاع الزراعى فى السنوات السابقة الى التهميش والتعدى على الاراضى الزراعية وتفتيت الملكية مما جعل الامن الغذائى فى مصر يبدو شديد الخطورة وخاصة ان تعداد السكان يزداد بمعدلات سريعه.

---

[6]ابراهيم ريحان (دكتور)، تنمية موارد الاسرة الفقيرة والمهمشة لمدخل تحقيق الامن الغذائى فى مصر، المجلس الاستشارى لسياسات الامن الغذائى، منظمة الاغذية والزراعه، يونيو ٢٠١٣.

جدول ٩: الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين حضر وريف وإجمالى الجمهورية عام ٢٠١٤

يناير ٢٠١١= ١٠٠

البيان	الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين حضر وريف وإجمالى الجمهورية		
	فى الحضر	فى الريف	إجمالى الجمهورية
الطعام	١٧٣,٦	١٧٣,٧	١٧٣,٦
الخبز والحبوب	١٥٤,٥	١٦٦,٩	١٦١,٩
اللحوم والدواجن	١٨٢,٥	١٨٠,٣	١٨١,٤
الأسماك والمأكولات البحرية	١٧١,٠	١٧٣,٢	١٧١,٨
الألبان والجبن والبيض	١٦٨,٢	١٨٠,٦	١٧٣,٧
الزيوت والدهون	١٣٨,٤	١٣٨,١	١٣٨,٢
الفاكهه	١٤٠,٢	١٣٩,١	١٣٩,٧
الخضروات	٢٤١,٩	٢١٩,٠	٢٢٩,٦
السكر والأغذية السكرية	١٢٣,١	١٢٣,٣	١٢٣,٢
منتجات غذائية أخرى	١٣٩,٤	١٤٢,١	١٤٠,٧
رقم الطعام والشراب	١٧٢,٠	١٧٢,٣	١٧٢,٢
الدخان	٢٣٥,٢	٢٣٣,٩	٢٣٤,٥
الملابس والأحذية	١١٠,٦	١١٤,٠	١١٢,٣
المسكن والمياه والكهرباء والوقود	١١٥,٣	١١٦,٦	١١٥,٨
الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة	١٣٢,٩	١٢٧,٩	١٣٠,٧
الرعاية الصحية	١٢٨,٦	١٣٤,٠	١٣٠,٨
النقل والمواصلات	١١٣,٠	١١٤,٠	١١٣,٣
الإتصالات السلكية واللاسلكية	٩٧,٠	٩٨,٧	٩٧,٦
الثقافة والترفيه	١٤٢,٣	١٣٩,٢	١٤١,٣
التعليم	١٥٧,٩	١٥٧,٦	١٥٧,٨
المطاعم والفنادق	١٤٧,٩	١٥٦,٠	١٥١,٣
السلع والخدمات المتنوعة	١٠٦,٥	١٠٦,٣	١٠٦,٤
الرقم العام	١٤٤,٨	١٥٠,٥	١٤٧,٤

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، ٢٠١٥.

ويعرف الأمن الغذائى على أنه قدرة الدولة على توفير السلع الغذائية الاستراتيجية للسكان وقت الحاجه بالكمية والاسعار المناسبة.

محاور الأمن الغذائى:

١- كفاية الإمدادات الغذائيه(توفير الغذاء) Availability

٢- القدرة على الحصول على الاغذية Accessibility

٣- إستقرار الإمدادات الغذائية(الاستدامة والإنتفاع) Stability

٤- نوعية وسلامة الغذاء Food safety

٥- الأمن التغذوى Nutrition security

وسوف يتم تناول محور الامن التغذوى بصفة خاصة لارتباطه بموضوع البحث والمتضمن على مؤشرات تتمثل فى، متوسط نصيب الفرد من الدخل، ومتوسط نصيب الفرد من اللحوم الحمراء، ومتوسط نصيب الفرد من اللحوم البيضاء، متوسط نصيب الفرد من البيض والالبان والاسماك، حيث يوضح الجدول رقم(١٠) تطور مؤشرات الأمن التغذوى خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣) حيث اتضح أن متوسط نصيب الفرد من الدخل قد بلغ نحو ٥,٣٧ الف جنيها عام ٢٠٠٠ واذداد ليبلغ نحو ١٠,٦ الف جنيه عام ٢٠٠٧ بمعدل تغير بلغ نحو ٨٧,٢% وتضاعف الى ان بلغ نحو ٢٠,٩٥ الف جنيه عام ٢٠١٣ بمعدل تغير بلغ نحو٢٩٠,١% خلال الفترة، اما فيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من اللحوم الحمراء فقد بلغ نحو ١١كجم/سنه عام ٢٠٠٠ واذداد ليبلغ نحو ١٣ كجم/سنه عام ٢٠٠٧ ثم انخفض ليصل الى نحو ٩,٧كجم/سنه بمعدل تغير بلغ نحو-١١,٨ % خلال الفترة ،وبالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من اللحوم البيضاء فقد بلغ نحو ٨,٧ كجم/سنه عام ٢٠٠٠ وازداد ليبلغ نحو ١٠,٣ كجم/ سنه عام ٢٠١٣ بمعدل تغير بلغ نحو ١٨,٤% خلال الفترة، اما فيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الالبان فقد بلغ نحو ٧٧,٥ كجم/سنه وانخفض ليبلغ نحو ٧٢,٣ كجم/سنه بمعدل تغير بلغ نحو -٦,٧٠%، فى حين ان متوسط نصيب الفرد من بيض المائدة بلغ نحو

٣,١ كرتونه/سنه عام ٢٠٠٠ وازداد ليبلغ نحو ٤,٣ كرتونه عام ٢٠١٣ بمعدل تغير بلغ نحو ٣٨,٧%، اما فيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الاسماك فقد بلغ نحو ١٣,٤ كجم/سنه عام ٢٠٠٠ وانخفض ليبلغ نحو ٩,٩ كجم/سنه عام ٢٠١٣ بمعدل تناقص بلغ نحو -٢٦,١% خلال الفترة .

وبدراسة نتائج تحليل الاتجاه الزمني العام لمؤشرات محور الامن التغذوى خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣) والذى يبينه الجدول(١١) حيث اتضح ان كل من متوسط نصيب الفرد من الدخل، ومتوسط نصيب الفرد من بيض المائدة اخذ اتجاها عاما متزايدا بمعدل ٠,٠٧، ٠,٣ على الترتيب خلال الفترة وقد ثبتت معنويه العلاقة عند مستوى ٠,٠١، اما بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من اللحوم الحمراء والبيضاء والالبان والاسماك فقد اخذ اتجاها عاما متناقصا خلال نفس الفترة بمعدل تناقص بلغ نحو ٠,٩، ٠,١، ٠,٢، ٢,٠٣ على الترتيب وقد ثبتت المعنويه عند مستوى ٠,٠٥، ٠,٠١، مما سبق يتضح حجم الفجوات الغذائية فى المؤشرات السابق ذكرها مما يجعل الامن الغذائى فى مصر يبدو شديد الخطورة وخاصة فى ظل الزياده السكانيه المضطردة واستمرار التعدى على الاراضى الزراعية واهمال القطاع الزراعى كليا.

جدول ١٠: تطور مؤشرات الأمن الغذائى خلال الفترة(٢٠٠٠-٢٠١٣)

السنوات	متوسط نصيب الفرد				
	الدخل	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء	الالبان	بيض المائده	الاسماك
	الف جنية	كجم/سنه	كجم/سنه	كجم/سنه	كرتونه	كجم/سنه
٢٠٠٠	٥٣٧٢	١١	٨,٧	٧٧,٥	٣,١	١٣,٤
٢٠٠١	٥٥٤٨	٩,١	١١,٢	٧٩,٦	٣,٤	١٤,٤
٢٠٠٢	٥٧٤٢	١٠,٥	١٤,٣	٨٠,٧	٤	١٢,٥
٢٠٠٣	٦٢٠٢	١١,٢	١٢,٩	٩٧,١	٣,٨	١٣,٤
٢٠٠٤	٧٠٦٩	١٠,٤	١١,٨	٧٨	٣,٩	١٢,٥
٢٠٠٥	٧٦٩٣	١١,٢	١٠,٧	٩٢,٨	٣,١	١٢,٨
٢٠٠٦	٨٦٥٧	١٢,٧	٧,٨	٨٨,٧	٢,٤	١٠,١
٢٠٠٧	١٠٠٥٨	١٣	٨,٣	٩١,١	٢,٩	١٠,٣
٢٠٠٨	١٢٠٣٠	١٠,٩	٧,٣	٨٩,١	٣,٥	٩,٥
٢٠٠٩	١٣٦٥٧	١٠,٩	٨,١	٧٩,٣	٣,٥	٩,٧
٢٠١٠	١٥٥٣٠	٩,٨	٨,٦	٧٨,٤	٤,١	١١,٦
٢٠١١	١٧٦٧٠	٩,٤	٨,٩	٧٨,٨	٤,١	١١,٢
٢٠١٢	١٨٩٤٨	٩,٢	٩,١	٧٥,٧	٤,٤	١٠,٣
٢٠١٣	٢٠٩٥٧	٩,٧	١٠,٣	٧٢,٣	٤,٣	٩,٩

المصدر: وزارة الزراعه، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرات الميزان الغذائى، اعداد مختلفة.

جدول ١١: نتائج تحليل الاتجاه الزمنى العام لمؤشرات الأمن التغذوى خلال الفترة(٢٠٠٠-٢٠١٣)

المتغير	المعادلة	معدل التغير	R	R2	F	المعنوية
متوسط نصيب الفرد من الدخل	Y = (-0.80) + 0.074 x (-1.19) (13.60)	0.074	0.96	0.93	185.12	*
متوسط نصيب الفرد من اللحوم الحمراء	Y = 17.20 – 0.912x (1.63) (-0.92)	0.91	0.25	0.66	0.858	*
متوسط نصيب الفرد من اللحوم البيضاء	Y = 17.02 – 0.966x (3.31) (-1.89)	0.96	0.47	0.22	3.57	**
متوسط نصيب الفرد من الالبان	Y = 22.44 – 0.18 x (12.7) (-1.53)	0.18	0.30	0.10	1.38	*
متوسط نصيب الفرد من البيض	Y = (-4.48) +. 332 x (-0.51) (6.17-	0.33	0.46	0.21	3.26	**
متوسط نصيب الفرد من الاسماك	Y = 31.0 –. 2036 x (8.6) (-0.82)	020	0.78	0.62	19.6	**

* معنوى عند ٠,٠٥ ** معنوى عند ٠,٠١

الإجراءات المقترحه لتقليل الآثار السلبية على الفقراء:

وتقترح الدراسة عدد من الاجراءات لتقليل الاثار السلبية على الفقراء حيث كان لبرنامج الإصلاح الإقتصادى والتكيف الهيكلى مجموعة من الآثار السلبية على العمالة والأسعار، وقد تضرر الفقراء من خلال فقدان وظائفهم ودخولهم وصعوبة الحصول على فرص عمل جديدة، سواء زيادة تكاليف المعيشة بسبب زيادة الأسعار من جراء تطبيق إجراءات وبرامج الإصلاح الإقتصادى.

مداخل التعامل مع السياسات المالية والنقدية لمحاربة الفقر:

ويمكن التمييز بين ثلاثة مداخل عند التعامل مع السياسات المالية لمحاربة الفقر وتتمثل فيما يلى:

المدخل الأول: مدخل تدعيم النمو الإقتصادى: والذى يتكون من:

أ- سياسات نقديه وماليه حره تهدف لتقليل التضخم، حيث ارتفاع الأسعار يقف أمام تفاعل الفقراء فى المجتمع ويزيد من تهميشهم.

ب- سياسات خاصة بالتجارة وسعر الصرف، وتهدف لتشجيع التنافسية وتدعيم الترابط مع الأسواق العالميه.

ج- التوسيع فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة: هذا يتطلب منح التمويل اللازم لهذه المشروعات بسعر السوق، وتوفير المعلومات عن الفرص المتاحه فى السوق لتلك المشروعات، وتعزيز الروابط بين المشروعات الصغيرة والمشروعات الكبيرة، كذلك تعريف المواطنين وإخبارهم بدور الصندوق الإجتماعى للتنمية، وكذلك تعريفهم بالبرامج العديده والمتنوعه التى يقدمها الصندوق الإجتماعى لصغار المستثمرين.

١- إتخاذ الإجراءات التى تهدف لتشجيع الإستثمار الخاص فى الأنشطة غير الزراعية فى القطاع الريفى، وتطبيق الحوافز والإعفاءات الضريبية الممنوحه للمشروعات التى يتم إقامتها فى المدن الجديدة.

٢- زيادة الأموال المخصصة للبحوث من أجل التوصيل إلى تكنولوجيات مناسبة لزيادة إنتاجية الحيازات الزراعية القزميه.

المدخل الثانى: مدخل التنمية البشرية:

ويتضمن الإجراءات التى تزيد فى فرص كل من التعليم والتدريب والصحه لتعزيز الإنتاج للفقراء، والقوى البشرية التى تتمتع بالصحة والتعليم الجيد والتى تتبع نظاما غذائيا جيدا أكثر حيويه ونشاط من تلك التى تتعرض للأمراض وتعانى الفقر والحرمان،ويجب ضمان وصول تلك الخدمات إلى الفقراء عند أسعار يستطيعون عليها وفى متناولهم وفيما يلى بعض المقترحات فى هذا فى هذا الخصوص:

١-بالنسبة للتعليم:

تقليل معدلات التسرب من التعليم، و زيادة كفاءة الإنفاق فى مجال محو الأميه لتخفيض نسبة الاميه وتوجيه خريجى الجامعات وخاصة الإناث للقيام بالتصدى لمحو الأميه أثناء فترة أداء الخدمة العامة بعد التخرج مع زيادة الحافز الممنوح لهم شهرياً و والإهتمام بالوجبه الغذائية لأطفال المدارس الإبتدائى لتقليل الأثر السلبى على الصحه والقدرات الفكرية.

وزيادة نسبة تسجيل الإناث فى التعليم وإلغاء الرسوم التى يتم تحصيلها فى التعليم الأساسى، وترشيد نفقات مرحلة التعليم العالى، وتمويل التحسينات فى نوعية التعليم الأساسى وتشجيع التعليم الخاص الجامعى.

٢- بالنسبة للصحة:

إعادة تخصيص الإنفاق العام على الصحة لصالح برامج الصحة الوقائية ومد مظلة التأمين الصحى لتشمل الأرامل والمعالين ويتم إعفائهم من أى رسوم مطلوبة وتنفيذ برامج تهدف إلى تحسين النظام الغذائى للمجموعات المعرضه للفقر، وحماية الأطفال ومد البنية الأساسية الصحية(مثل المياه النظيفة والصرف الصحى)

إلى المناطق التى يسود فيها الفقر وتطبيق سياسة للتمييز السعرى Discrimination Price.

٣- المجتمع المدنى:

ضمان مشاركة سياسية ومدنية أكبر من خلال إعادة صياغة حقوق المواطنين. و وزيادة درجة اللامركزية والإشراف المحلى وتقوية مؤسسات المجتمع المحلى. وتنفيذ مشروعات جديدة ومبتكره تهدف لعلاج مشكلة البطالة مثل مشروع العربات المجهزة لبيع الخضار والفاكهه وغيرها.

المدخل الثالث: مدخل الرفاهيه الإجتماعية

هناك عدد من الإقتراحات من خلال المدفوعات التحويليه وأهمها الدعم وهى:

١- يجب تطوير النظم الرسمية للضمان الإجتماعى، وتوسيع نطاق تغطيتها وتحديد الفئات المستهدفه لتشمل جميع المواطنين المعرضه للخطر والتى تعرف على أنها تعيش فى فقر مدقع وقد قام الصندوق الإجتماعي للتنمية مع الجهاز المركزي للتعبئة والأحصاء بتحديث خريطة للفقر كأحد آليات استهداف الفقراء علي مستوي محافظات الجمهورية ويتضح منها أن أعلي نسب الفقر تتركز في محافظات الصعيد ويأتي علي رأسها محافظة أسيوط ثم سوهاج يليها قنا وأسوان وبني سويف والأقصر ثم الفيوم.

٢- السماح للمنظمات غير الحكومية القائمة حاليا لتوسيع تغطيتها لتشمل المجموعات الأكثر فقرا والمعرضه للخطر من كبار السن والمعاقين والأرامل والمطلقات وتلعب دور أكبرفى توفير مدفوعات تمويليه للفقراء، وتخفيف القيود لتلك المنظمات فى جميع التبرعات لتغطية عملها.

٣- التنسيق بين وزارة التربية والتعليم والصحه والضمان الإجتماعى حتى يصبح من حق الفقراء الذين يحصلون على مساعدات من وزارة التضامن الإجتماعى، التمتع تلقائيا بالحصول على دعم وزارة التعليم، وتلقى التعليم مجانا، وحصولهم على خدمات وزارة الصحه مجانا.

وجميع الإقتراحات فى المداخل الثلاثة السابقة يجب أن تسير جنبا إلى جنب حتى تتحقق الرفاهيه الإجتماعية والإقتصادية، وتقليل الآثار السلبية لبرامج الإصلاح الإقتصادى الإجتماعى والتكيف الهيكلى.

وقد قامت وزارة التضامن الإجتماعي بتبني برنامجين في هذا الإطار هما برنامجى كرامة وتكافل وهما أول تطبيق حكومي لتقديم دعم نقدي لغير القادرين وتضمنا منح كبار السن فوق ٦٥ عام والمعاقين الذين ليس لهم دخل ثابت معاشاً شهرياً قدرة ٣٥٠ جنيهاً ومنح الآسر الفقيرة والتي لديها أطفال معاشا شهرياً بقيمة ٣٢٥ جنيهاً شرط أستمرار أولادهم في المدرسة وتلقي خدمات الرعاية الصحية[٧]

رفع كفاءة السياسات السعرية (الدعم) وبرامج مواجهة الفقر

وأخيرا فإن تحقيق الأهداف الإنمائيه للألفيه الجديدة والتى تتمثل فى تخفيض أعداد الفقراء والتى تبلغ نسبتهم ٢٦,٣ % عام ٢٠١٣ إلى النصف فى عام ٢٠٢٥ لا يتطلب الإهتمام بوضع السياسات والبرامج اللازمه للحد من الفقر فقط بل الإهتمام أيضا بكيفية رفع كفاءة هذه السياسات والبرامج وكيف يمكن وضع برنامج عمل تنفيذى لإستراتيجية الحد من الفقر.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

١- وضع خريطة للفقر مع مراعاة التوزيع الجغرافى لها حتى يمكن إستخدامها كأساس لإستهداف الفقراء.

٢- وضع خريطة للإنفاق الحكومى لتحديد الفئات المستفيدة وفقا للمحافظات المختلفه.

٣- مشاركة المجتمع المدنى فى إستهداف الفقراء من خلال مشاركة الجمعيات الأهليه فى تكوين مجموعات داخل كل منطقه، لتحديد المشروعات

---

[7] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مصر فى ارقام – ٢٠١٤

التى تتوافق مع إحتياجات كل منهـا، ويمكـن أن يساعد ذلك فى رفع كفـاءة إسـتخدام الإئتمـان متناهى الصغر، أو فى تنفيذ برنـامج الأشـغال العامه للصندوق الإجتماعى وبمـا يتوافـق مـع إحتياجات كل منطقه.

٤- أن يتم التنسيق بين الجهـات المانحـه وأصـحاب المصالح بشأن تحديد الجهـات المـسئوله عـن التمويل متناهى الصغر حتى نصل إلـى نقطـة التعادل قبل التفكير فى إقامـة مؤسـسة جديـدة للتمويل متناهى الصغر خاصة إذا كانت فى نفس المنطقه الجغرافيه.

٥- المساندة المستدامه للأسر شديدة الفقر حتى تستطيع الخروج من دائرة الفقر، وقد يتطلب ذلك إستمرار المساندة خلال فترة زمنيه قد تصل إلى ثـلاث أو خمسة سنوات أسوة بتجربة بنجلاديش.

حلول مقترحة لمواجهة ظاهرة الفقـر بـين الـشباب الريفى:

يعرف الفقر بانه عدم القدرة علي الوصول إلـي الحد أدني من الإحتياجات الأساسـية للوصـول إلـي مستوي معيشي لائق يضمن للأسرة الطعـام الـصحي والمسكن والملبس والمياه النظيفـة ووسـائل التعلـيم والصحة بلغت عدد القرى الفقيرة فى مصر نحو ١١٤١ قرية [8] وتمثل نسبة الفقراء بها نحو ٥٤% من اجمـالى سكان الريف ونحو ٣٠% من سكان الجمهورية وتبلـغ نسبة الفقراء فى المدن نحو ٧% مـن سـكان المـدن ويتركز الفقراء فى قرى محافظات اسـيوط وسـوهاج والمنيا حيث توجد بها نحو ٧٩٤ قرية فقيرة ويبلغ نسبة الفقراء بها نحو ٨٢% من اجمالى عدد الفقـراء فـى الريف المصرى، ومن اهم الحلول المقترحة لمواجهـة ظاهرة الفقر بين الشباب هى :

١- الاهتمام بالمشروعات الصغيرة وحل مشاكلها لتكون نواه لجذب الشباب للعمل بها.

٢- توفير وتسهيل اعطاء القروض الميسرة والـسريعه للمشروعات الخاصة.

٣- التقليل من الفوارق الاجتماعية واعـادة التخطـيط لتوزيع الدخل القومى لـضمان تحقيـق العدالـة الاجتماعية.

٤- معالجة مشاكل التعليم والصحة والبطالـة وسـوق العمل والتدريب.

٥- استيعاب الشباب فى المـشاريع المزمـع إنـشائها بأموال الاستثمارات المحلية والاجنبية.

المراجع

١- ابراهيم ريحان(دكتور)، تنميـة مـوارد الاسـرة الفقيرة والمهمشة لمدخل تحقيق الامن الغذائى فى مصر، المجلس الاستـشارى لـسياسات الامـن الغذائى، منظمـة الاغذيـة والزراعـه، **يونيـو ٢٠١٣**.

٢- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- مصر فـى ارقام ٢٠١٤.

٣- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسـعار المـستهلكين، اعداد متفرقة.

٤- الجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى، اعداد متفرقه.

٥- البنك الأهلى المـصرى، النـشرة الإقتـصادية، ٢٠١٥.

٦- وزارة الماليه- الحساب الختامى للموازنة العامـة للدولة- اعداد متفرقه

٧- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- مصر فـى ارقام ٢٠١٥.

٨- وزارة الزراعه، قطـاع الـشئون الاقتـصادية، نشرات الميزان الغذائى، اعداد مختلفة.

[8] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- مصر فى ارقام - ٢٠١٤

An Analytical Study of Programs to Improve The Conditions of Low-Income in A.R.E

Wael Azab Ahmed, Faten Mohamed Elhady
Agricultural Economics Research Institute

ABSTRACT

The Egyptian economy realized an acceptable growth through the nineteenth decade, but the majority of the Egyptian society didn't get any benefits from that growth.

Moreover, the limitation in distributing the growth results lead to blow up the revolution of 25th January 2011, seeking for realizing social justice between all Egyptian categories. The research problem concentrated in studying the main procedures and programs of social justice in Egypt of which may lead to decrease poverty rates and realizing poverty rate.

The research aimed to study the main social justice programs mainly wages and compensations for laborer, in addition to the subsidies, grants, social virtues, and the expenditures on health and education. Besides that, identify the especial subsidies for the poor for bread, oil products, house hold, and exportation. Furthermore, studying the factors affecting the cost of subsidies, and suggest some future policies and programs to reduce poverty.